

مقدمة:

الدستور هو أساس قيام الدولة، إذ لا توجد دولة بدون دستور ، فهو الإطار القانوني لها والتنظيم العقلاني لها، أي أن الدستور هو هوية الدولة وبطاقة تعريفها، جاء من أجل تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين ،وهو نتيجة الصراع بين السلطة والحرية .

وهو حامي الحقوق والحريات ، إذ تم إقراره أساسا من أجل حماية الحقوق والحريات، وغالبا ما يتم وضعه بعد الثورات ، للتخلص من الأنظمة الملكية المطلقة المستبدة، فالأصل في نشأته هو حماية الحقوق والحريات، وذلك لن يتأتى إلا بتقييد سلطات الملك، في إطار وثيقة دستورية .

إذ يعنى القانون الدستوري بدراسة الدساتير من حيث طريقة نشأتها ونهايتها، ومختلف أنواعها، وكيفية تعديلها ، وكذا ضمانة الحفاظ على سموها والتمثلة في الرقابة على دستورية القوانين بنوعيتها، السياسية والقضائية ، وهذا كله يندرج في محور النظرية العامة للدساتير .

وعلى هذا الأساس سنتطرق للمواضيع الآتية:

الدرس الأول: مفهوم القانون الدستوري.

الدرس الثاني: نشأة الدساتير ونهايتها.

الدرس الثالث: أنواع الدساتير

الدرس الرابع: .تعديل الدساتير .

الدرس الخامس: الرقابة على دستورية القوانين

